

الصحفية دنيا سمير تكمل سنتين رهن الحبس الاحتياطي وسط مطالب بإطلاق سراحها



الاثنين 27 مايو 2024 11:00 م

أتمت الصحفية دنيا سمير، الإثنين، سنتين رهن الحبس الاحتياطي على ذمة القضية رقم 440 لسنة 2022 حصر أمن دولة عليا، منذ القبض عليه في مايو من العام 2022، وسط مطالب بالإفراج عنها.

قبل 731 يوما، جرى القبض على دنيا سمير، إذ كشف المحامي الحقوقي خالد علي، في 3 أغسطس 2022، تفاصيل واقعة القبض على الصحفية دنيا سمير وحبسها احتياطيا إلى الآن، حيث قال إن دنيا سمير صحفية تعمل في محافظة جنوب سيناء، وتم القبض عليها في مايو الماضي ومحبوسة احتياطيا على ذمة القضية رقم 440 لسنة 2022 حصر أمن دولة عليا.

وأضاف المحامي الحقوقي البارز أن الصحفية تواجه اتهامات بالانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة وإساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي، وأنها مودعة بسجن القناطر الخيرية.

وطالب خالد علي بالإفراج عنها خاصة وأن لديها 4 أطفال، وأنها تطلب الرحمة لهم وإخلاء سبيلها بأي تدابير احترازية من أجل مستقبلهم، وأنها لم تراهم منذ القبض عليها ولا يزورها أحد بحبسها.

ووفقا لمنظمات حقوقية عدة، جرى القبض على الصحفية دنيا سمير في 27 مايو 2022، وجرى عرضها على نيابة أمن الدولة العليا في 29 من الشهر نفسه؛ وهي محتجزة حاليا في سجن القناطر نساء.

وقالت منظمات حقوقية مصرية إن القبض على الصحفية دنيا سمير وضمها للقضية 440 لسنة 2022، جاء بعد نشرها فيديو يوضح تعرضها لمضايقات من جانب محافظ جنوب سيناء.

وفي سبتمبر الماضي جرى تداول أنباء تفيد بصدر قرار نيابة أمن الدولة العليا، بإخلاء سبيل الصحفية دنيا سمير، ضمن قائمة شملت 60 محبوسا احتياطيا على ذمة قضايا سياسية، لكن لم يطلق سراحها. وقال محامون إن هناك تعديلا في قائمة الـ60 شخصا الذي تم الإعلان عن إخلاء سبيلهم، فيما شملت القائمة الجديدة 40 شخصا فقط من بين الـ60 اسما الذين تم الإعلان عنهم سابقا.

ويقع 19 صحفيا على الأقل خلف القضبان على ذمة قضايا سياسية، بين حبس احتياطي دون إحالة إلى المحاكمة أو حبس بقرارات من محاكم جنح وجنابات أمن الدولة الاستثنائية. وتباينت فترات حبس الصحفيين المحبوسين بين أشهر وسنوات.

وتحتل مصر المركز 170 في تصنيف مؤشر حرية الصحافة لعام 2024، الذي تصدره منظمة "مراسلون بلا حدود" ويقيم حالة حرية الصحافة في 180 دولة ومنطقة سنوياً

وكان الكاتب الصحفي خالد البلشي، نقيب الصحفيين قد أرسل خطابات إلى النائب العام ولجنة العفو الرئاسي تطالب بالإفراج عن الصحفيين المحبوسين احتياطيا ومراجعة أوضاع الصادر بحقهم أحكام لشمولهم ضمن قرارات العفو الرئاسي القادمة.

وطالب نقيب الصحفيين بإخلاء سبيل الزملاء بضمان النقابة على أن تتعهد بحضورهم ومثولهم أمام النيابة حال طلبهم .

وأكد نقيب الصحفيين أن بين المحبوسين من تجاوزت فترات حبسهم الاحتياطي 4 سنوات كاملة وبينهم مصابون بأمراض تهدد حياتهم ، مطالباً بمراجعة أوضاع جميع الزملاء.